المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

سياسة الحكم العثماني في العراق تجاه سكان السماوة 1875-1914 (دراسة تاريخية)

م. رقيب حسون عبودي سعودي
كلية الآداب، جامعة المثنى، العراق
البريد الالكتروني : raqibhassoon@mu.edu.iq

الملخص

عاث المحتلون الاجانب بالأرض العراقية وعبثوا بذلك الارث الحضاري الكبير ، وتعرض الاحفاد العراقيين الى الكثير من الازمات والحروب والكوارث ، وترسخ ذلك في طبيعة الشخصية العراقية ، ولذلك فقد شابت العلاقة بين الحكام الاجانب والسكان المحليين فتور وتوترات عصيبة أثرت على مختلف مفاصل الحياة ، وكانت سياسة الحكم الاجنبي غير ملائمة للتعامل مع افراد الشعب العراقي الذي يضم خليطا من القوميات والمعتقدات المختلفة ، اذ ظهرت الغاية الاساسية للحكم الاجنبي المتمثلة في السيطرة على الموارد الاقتصادية والبشرية المهمة واستغلالها في ادامة مخططاتهم ، وبرزت معارضة شعبية حقيقية على الرغم من قوة وبطش السلطات الاجنبية الحاكمة ، ولقد شهدت السماوة لاسيما مدة الاحتلال العثماني للعراق أحداثا عديدة سجلتها وثائق الارشيف العثماني والتي بينت مدى سوء الحكومة المحلية وتخبطها في طريقة ادارتها للمنطقة وتعاملها مع السكان .

الكلمات المفتاحية : الحكم العثماني ، العراق ، السماوة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

The Policy of the Ottoman Rule in Iraq towards the People of Samawah (1875-1914) (A historical study)

Lect. Raqeeb Hassoun Aboudi Saudi
College of Arts, Al-Muthanna University, Iraq
Email: raqibhassoon@mu.edu.iq

ABSTRACT

The foreign occupiers ravaged the Iraqi land and tampered with this great cultural heritage , and the Iraqi descendants were exposed to many crises, wars and disasters , and this was deeply rooted in the nature of the Iraqi personality , therefore, the relationship between the foreign rulers and the local population was marred by apathy and difficult tensions that affected various aspects of life , and the policy of foreign rule was it is not suitable for dealing with members of the Iraqi people, which includes a mixture of different nationalities and beliefs , as the primary goal of foreign rule appeared to be to control important economic and human resources and exploit them to perpetuate their plans , real popular opposition emerged despite the strength and brutality of the ruling foreign authorities , Samawah witnessed Especially during the Ottoman occupation of Iraq , many events were recorded in the documents of the Ottoman archives , which showed the extent of the local government's bad behavior and confusion in the way it managed the region and dealt with the population.

Keywords: Ottoman rule, Iraq, Samawah.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

المقدمة :

امتد عهد الدولة العثمانية قرونا طويلة ، اذ ذكرت الروايات التاريخية انها نشأت عام 1299م واستمرت الى قيام جمهورية تركيا الحديثة عام 1923م ، ولقد اولى العثمانيون اهتماما كبيرا بالحروب والتوسع وضم المزيد من المناطق والاراضي الى املاكهم.

خضعت مناطق العراق للنفوذ العثماني لمدة امتدت اربعة قرون تقريبا ابتدأت من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، وشهد العراق خلالها العديد من الاضطرابات والنكسات في كافة المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية ، وتأثير ذلك على الواقع العام لسكان العراق ، في ظل عدم الاهتمام الحكومي في اصلاح وتحسين الاوضاع المتردية الا من بعض المحاولات القليلة التي لم تتعدى بضع سنوات ونقصد هنا مدة تعيين الوالي العثماني مدحت باشا على ولاية بغداد 1869-1872م ، والذي قام ببعض الاصلاحات في ولاية بغداد ولاسيما في مركز الولاية.

ونتيجة تلك الاوضاع كانت العلاقة الحكومية مع السكان يشوبها نوع من عدم الثقة والاطمئنان أساسها تحصيل الضرائب المتنوعة للحكومة تحت مسميات متعددة على الرغم من ضعف الحالة الاقتصادية والظروف المعيشية السيئة لعموم سكان العراق .

ادارة الحكم العثماني :

صنفت مناطق الحكم والنفوذ العثماني الى وحدات ادارية وعسكرية عرفت بالأيالات[1] وكل ايالة منفصلة عن الاخرى من الناحية الادارية والقضائية والمالية ، وتعد الايالة اكبر وحدة ادارية في الدولة ، وقد بلغ عدد الايالات خلال القرن السابع عشر (32) ايالة منها (15) ايالة عربية ، وتضم الايالة وحدات ادارية تدعى الواحدة منها (السنجق)[2] ، والذي اطلق عليه لاحقا مصطلح (لواء) وكل سنجق او لواء يضم عددا من الاقضية[3] ، ولقد صدر نظام الولايات وتغيرت تسمية الايالات الى مسمى الولايات في عام 1864 [4].

كان يدير شؤون الولاية (الوالي)[5] وهو حاكم عثماني يتم تعيينه من قبل السلطان وهو غالبا ما يكون من القومية التركية يطلق عليه لقب (باشا) ويسمى **بكلربكي** بمعنى (بيك البكوات) وهو برتبه (ميرميران) اي امير الامراء[6] ، وله سلطة واسعة ويجمع بين السلطات المدنية والعسكرية ، اما شؤون اللواء فيديرها (المتصرف) وهو بمثابة امير اللواء ، ويدير القضاء موظف يدعى القائمقام[7] ، وكان القضاء يضم عددا من القصبات والنواحي التي هي وحدة اصغر اداريا من القضاء ، واما النواحي فهي تضم ايضا عددا من القرى[8].

السياسة الضريبية :

تعرض العثمانيون للمشكلات الاقتصادية نتيجة سياسات الحكومة وبذخ السلاطين ، واستنزفت الحروب العثمانية موارد خزينة الدولة ، مما تسبب ذلك في عجز مالي كبير ، ولقد سعى السلاطين العثمانيين لتعويض هذا العجز المالي باللجوء الى فرض ضرائب متعددة وتحت تسميات مختلفة وجباية تلك الضرائب وزيادة وارداتها ، وفي كافة الولايات ومنها ولايات العراق ، وارتبط استلام وبقاء الوالي في منصبه بمقدار ما يوفره للدولة من اموال الضرائب[9].

وعانى سكان العراق نتيجة ذلك من جور وظلم اغلب رجال الحكم العثماني ، والذين كان همهم جمع المزيد من الاموال وارسالها للخزينة من اجل نيل حظوة مسؤوليهم وبالتالي البقاء في مناصبهم الى أطول مدة زمنية[10] .

قسمت الضرائب العثمانية الى ثلاثة أنواع : الاولى هي ضرائب شخصية تفرض على الافراد ، والثانية ضرائب تجارية تفرض على السلع والخدمات في الاسواق ، والنوع الثالث هي ضرائب تفرض على الفعاليات الزراعية والصناعية ، وهناك ضرائب اخرى يتم تحصيلها وجبايتها في حالة الطوارئ والازمات سميت "العوارض الديوانية[11] .

مارس العثمانيون عدة طرق لجباية الضرائب منها الاقطاع[12] ، الالتزام[13] ، الامانة[14] ، وهذه الطرق تم اللجوء اليها تباعا خلال عمر الدولة العثمانية ، اذ ساد نظام الاقطاع بداية تشكيل الدولة وحتى القرن السادس عشر ، ثم استخدم نظام الالتزام في جباية وتحصيل الضرائب ، ويقتضي ذلك التعامل مع الأشخاص المقتدرين ماليا وفق مبلغ معين يتم دفعه الى خزينة الدولة مقابل منحهم حق جباية الضرائب من سكان المناطق المختلفة تحت حماية السلطات الحاكمة ، أما في العقود الاخيرة فقد اتبع نظام الامانة في الجباية وتحصيل اموال الضرائب[15].

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

بعض انواع الضرائب والرسوم العثمانية :

1- ضرائب العشور الزراعية: وهي ابرز الضرائب التي تفرض على اصحاب الاراضي والمحاصيل الزراعية ، ويتم جبايتها من الاراضي البالغة مساحتها اكثر من دونم واحد ، وتجبى اما بصورة عينية من ذات المحصول او بصورة نقدية ، وتختلف نسبة الضريبة حسب طبيعة تلك الارض فضلا عن نوع المحاصيل المزروعة فيها ، وكيفية سقايتها ، اذ يتم تحصيل وجباية عشر كمية المحصول المعتمد في زراعته على مياه الامطار ، وخمس المحصول الذي يسقى بواسطة الآلات[16].

2- ضريبة المغروسات : وهي التي يتم جبايتها من مالكي بساتين النخيل والفاكهة ، ويتم ذلك بطريقة عد وحساب عدد الاشجار او بطريقة التخمين .

3- ضريبة الكودة : هي تلك المفروضة على مالكي حيوانات الماشية والاغنام [17].

4- ضرائب مفروضة على الفلاحين : وهي تضم مجموعة من الضرائب منها :

* رسوم طحن الحبوب في المطاحن.
* رسوم على بيوت سكن الفلاحين[18] .
* ضرائب تفرض على الفلاحين المتزوجين ، فضلا عن تلك التي تفرض على الفلاحين غير المتزوجين .
* ضريبة تفرض على الفلاح الذي يروم بتزويج ابنته[19] .

وهناك ضرائب تفرض على عمليات بيع وشراء المنتوجات والسلع ومنها :

* ضريبة العبور : تفرض على اصحاب المحاصيل المحلية المارة عبر الطرق الواصلة بين المدن ، وتختلف قيمتها بحسب النظام المحلي في المنطقة .
* ضريبة دخول المدن : وهي تفرض على القادمين الى المدن او المغادرين منها .
* رسم الجسر : يؤدي من يعبر الجسر ضريبة العبور قبل ان يعبر الجسر .
* رسم دخول الاسواق : ويجبى من اصحاب الحيوانات عند دخولها الى السوق.
* ضريبة الدكان : وهي التي تفرض على اصحاب المهن والعاملين بالتجارة او البيع والشراء في الاسواق[20] .
* رسم الميزان (القبان) : وهو يجبى على عملية وزن المواد المباعة في الاسواق .
* رسم التمغا (الختم) : ويتم فرضه على اصحاب الحرف والصناعات اليدوية التي يتم ختمها قبل عرضها للبيع .
* رسم بيع الماشية والاغنام : الذي تفرض على اصحاب الماشية والاغنام الذين يرومون بيعها في الاسواق[21] .
* رسم الذبيحة : هي التي تفرض على القصابين الذين يقومون بذبح المواشي والاغنام لغرض بيع لحومها في الاسواق .
* رسم اجازة ممارسة العمل : الذي يفرض على اصحاب الحرف والصناعات والاماكن التجارية في الاسواق .
* غرامات التسعيرة : وتفرض على من يقوم بمخالفة الاسعار المقررة .
* ضريبة سك النقود : وتسمى رسوم الضرب ، ونعني بها تلك الرسوم التي تفرض على كميات المعادن المستخدمة في سك النقود .

وهناك ضرائب ورسوم اخرى منها : رسم الوثائق والحجج المتعلقة بحالات الزواج ، الوصاية ، ملكية الارض ، فضلا عن وضع ضرائب على المخالفين للسلوك والآداب العامة مثل شاربي الخمر ، ومخالفة الشرائع الدينية ، شهادة الزور ، السرقات والربا ، وفرضت الدولة العثمانية على رعاياها ضرائب مؤقتة اثناء حدوث حالات الكوارث والازمات والحروب ، وسميت تلك الضرائب (العوارض)[22] .

اثر سياسة الحكم العثماني على سكان العراق:

كشفت لنا التصرفات العثمانية في العراق طبيعة نظرتهم إلى المدينة العراقية ، وهي نظرة تقوم على تصور أنها ليست سوى حصن أو قلعة مهمتها الأساسية الحفاظ على الرقع والاراضي الزراعية ، ومركزًا يستخدم لغرض جباية الضرائب من تلك الأراضي وإرسالها إلى الخزينة المركزية في إسطنبول ، ولذلك اقتضت الرؤية لمهمة المدينة أن تمضي الدولة العثمانية في سياسة الاستفادة من هذا الواقع إلى أقصى حد ممكن[23].

ولقد عانى سكان العراق لاسيما مناطق الفرات الاوسط والجنوب من اوضاع سيئة للغاية ، ومقترنة بالتمييز

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

الطائفي والاعمال التعسفية ، وتوزيع الاراضي والوظائف غير العادل ، فضلا عن جباية وتحصيل الرسوم الضريبية المرتفعة ولاسيما من المزارعين والفلاحين [24].

تسببت سياسة الحكومة العثمانية الى استهجان وتذمر الكثير من أفراد المجتمع العراقي للسياسة العثمانية ، وأدت حالة عدم الرضا التي سادت العشائر العراقية الى قيامها بتحركات مناوئة للسلطات العثمانية ، وقد كان المزارعون في ريف المدن وما حولها يعتمدون بصورة أساسية في معيشتهم على أراضيهم الزراعية والرعي ، لكن النهج العثماني حيال الاراضي والضرائب ، ادى الى تدهور الواقع الزراعي ، وأصاب الوضع الاقتصادي بالعجز [25].

كانت الأغلبية الساحقة من سكان العراق من فلاحي الريف ، لأن كل من يكسب رزقه من الرعي أو الزراعة يقع ضمن تعريف سكان الريف ، وتم فرض الضرائب والرسوم على الأعمال الزراعية ، سواء فرضت على المزارع نفسه ، أو فرضت على مواشيه وحيواناته ، فضلا عن الضرائب المفروضة على الأرض وإنتاجها من المزروعات ، ويأتي اصحاب الالتزام أو الموظفون الحكوميين إلى الحقل قبل الحصاد أو بعده ، ويحددون كمية الانتاج الزراعي المطلوب ، وكثيراً ما كان هؤلاء الموظفون يبالغون في تقديراتهم ، مما أدى إلى امتناع الفلاحين عن الدفع ، ولقد جرت محاولات حكومية تهدف الى جباية الضرائب بالقوة ، وتم ذلك من خلال توجيه حملات عسكرية ضد القبائل ، لكن القوات الحكومية كانت تفشل في كثير من الأحيان ، ولاسيما في المناطق التي تتخللها الاهوار لأن سكانها كانوا يختبئون بسرعة في شجيرات البردي ، وكان القريبون من الحدود يعبرونها إلى البلدان المجاورة ، أما القبائل التي كانت تسكن على ضفاف الانهر فكانت تتوغل في الصحراء ، كما وقفت قبائل أخرى مرات عديدة في وجه الحكومة رافضين الدفع ، فوجدت السلطات بعد تجارب مريرة أنه الأفضل لهم جمع الضرائب عن طريق شيوخ العشائر [26].

التطور الحضري :

شهدت ولايات العراق مطلع القرن الثامن عشر تطورا في نمط الحياة واتساع ظاهرة التمدن الحضري ، فضلا عن تطور ونمو اهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتي زادت من حدة التفاوت والاختلاف في الانتاج ، اذ ان سكان الريف يعتمدون على الزراعة ، وإن الصناعة والتجارة تمثلان عصب الحياة الاقتصادية في المدينة ، ونشأت الحاجة إلى أسواق لغرض تصريف منتجات الريف ، وتتوفر فيها اغلب حاجيات القبائل ، وما يحتاجه التجار والصناع في المدينة نفسها[27].

وقد ساعدت هذه الحاجة الاقتصادية الناشئة على بناء مستودعات ومخازن الحبوب والصوف ، والمرافق الدينية كالمساجد، مما أدى إلى ظهور بعض القصبات والمدن ضمن الاراضي الزراعية والمحاذية لحدود الصحراء ، ولقد شجع الاستيطان التدريجي لبعض القبائل على نمو هذه المدن وازدهار النشاط التجاري فيها.

ضمت المدن والقصبات العراقية عدد من المحلات والاحياء السكنية ، ونتيجة لأسباب عديدة منها العصبية القبلية وتردي الواقع الاقتصادي والمعيشي وتفشي الجهل والامية ، لذلك كثيرا ما كانت تنشب بين هذه المحلات نزاعات عديدة ، فكل فريق من المحلات يستنجد عند النزاع برؤساء المحلات ، وهؤلاء بدورهم يستصرخون اهل المحلة ، فتهب المحلة بسلاحها للقتال الى جانب الذي استنجد بها، وبهذا تنقلب ميادين المدينة ودروبها الى ساحات حرب[28].

السماوة في العهد العثماني :

تقع قصبة السماوة على الطريق الواصل بين العاصمة العراقية بغداد والبصرة في الجنوب وهي تبعد بمسافة 270 كم جنوب بغداد ، ويذهب بعض المؤرخين الى ان المنطقة نالت تسميتها هذه لأنها مستوية الارض ، وقد أصبحت هذه المنطقة ومحيطها مكان سكن قبائل كلب لذلك عرفت بأرض كلب ، فضلا عن ذلك أن هذه الارض قد نشأ بها قبل الاسلام تجمع استيطاني اسمته المصادر موقع (اليس) وكان محطة استراحة الجيوش العربية ومقر تجمع ابناء القبائل العربية التي حاربت الفرس وقاومت نفوذهم ، اذ شهدت معركة كبيرة بين العرب والفرس [29].

وشيد العثمانيون قلعة حكومية وقرية بسيطة فيها على الضفة اليمنى لنهر الفرات عام 1492م[30] ، وصنفت المنطقة بانها احد سناجق إيالة بغداد وقاعدة لقوة عسكرية محدودة تحوي مجموعة من الجنود الاتراك عام 1534م ، ولقد انتقل موقع تلك القرية نتيجة تغير مجرى الفرات بعد عام 1700م ، واصبحت قصبة تضم معسكر الجيش في الجهة الشمالية للنهر فضلا عن محلتين يفصلهما سوق رئيسي في الجهة الجنوبية ، ويحيط القصبة اسوار

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

خارجية للوقاية من هجوم الاعداء ، ولقد نزحت اليها جماعات من القرى المجاورة ، وأمست محطة للقوافل القادمة من الجنوب الى النجف والحلة ، ونظرا لقربها من البادية أصبحت مكانا يتزود منه أهل البادية باحتياجاتهم[31] ، ومركزا لجباية الرسوم والضرائب [32] .

خفضت الدرجة الادارية لمنطقة السماوة الى قضاء نتيجة المشكلات التي حدثت بين السكان والسلطات الحاكمة ، التي عدت ذلك تمردا على الدولة ، وارتبط اداريا بسنجق الحلة- ولاية بغداد للمدة من (1853-1858م) ، ثم اصبح تابع الى الديوانية- ولاية بغداد للمدة من (1858-1869م) وقضاء تابع الى الحلة من (1869- 1894م) ، ثم ارتبط قضاء السماوة الذي يضم قصبة السماوة في المركز وكل من ناحية ابو جوارير وناحية الخضر- الدراجي ، مرة اخرى بلواء الديوانية عام 1894م[33] .

لا توجد احصائيات دقيقة لعدد سكان السماوة ونواحيها خلال العهد العثماني ، وان كل ما هو متوفر عن ذلك جرى تدوينه في سالنامات الدولة العثمانية ولاسيما سالنامة ولاية بغداد ، والسالنامة عبارة عن سجل سنوي يتم فيه تدوين احداث ووقائع الدولة ، ولقد استخدم منذ عام 1847م ، وتفتقر احصاءات السكان الواردة فيها الى الدقة وهي بعيدة عن الواقع ، وذلك نتيجة عدم اجراء هذا الاحصاء في القرى والاماكن النائية البعيدة عن المراكز الادارية ؛ فضلا عن شكل العلاقة غير الودية بين الحكومة والناس ، كما ان طبيعة المجتمع المحافظ والاعراف والتقاليد الاجتماعية حول المرأة ووجوب عدم البوح والتصريح باي معلومات عنها باعتبارها ضمن دائرة الخط الاحمر الذي لا يسمح لاحد بتجاوزه ، ولا ننسى خشية الاهالي من قضية التجنيد الاجباري ومحاولة اغلب العوائل اخفاء شبابها من عيون موظفي الحكومة .

اظهرت سجلات الاحصاء العثماني وجود فئتين من سكان السماوة ، اذ كان المسلمون يمثلون الاغلبية العامة والمطلقة فضلا عن اقلية اخرى ممثلة بأعداد من اليهود ، وكما في الجدول أدناه[34].

السنة	مسلمون/ ذكور	مسلمون/ اناث	يهود/ ذكور	يهود/ اناث	المجموع
1894	2392	203	16	-------	2611
1905	3497	321	40	-------	3858
1907	3497	321	40	-------	3858
1908	3592	556	55	-------	4203

ولقد ذكرت المصادر البريطانية ان عدد سكان القضاء ونواحيه عام 1905 بلغ 70000 نسمة ، منهم 60000 نسمة يمثلون سكان النواحي والقرى ، فضلا عن سكان مركز القضاء أي قصبة السماوة والبالغ عددهم 10000 نسمة فقط وهم يمثلون اغلبية مسلمة عربية ، ويتعايش معهم 500 ايراني و200 يهودي و80 عبد حبشي و60 من الاتراك[35] .

ويلاحظ ان هناك فرقا واضحا في تقدير عدد السكان بين المصادر العثمانية والبريطانية ، ويجد الباحث ان كلاهما يفتقد الى الدقة وذلك للأسباب التي ذكرت سابقا .

ممارسات الحكم العثماني في السماوة :

شكل موقع مركز قضاء السماوة عاملا مهما في ان يكون محطة للتبادل التجاري وملتقى العشائر سواء تلك المتنقلة (البدو) او سكان القرى والارياف المحيطة به ، وقد استوطن الكثير من افراد العشائر في مركز القضاء وغالبا ما كان هدفهم البحث عن فرصة عمل جيدة فضلا عن الميزة الحضرية للمركز، والذي يعد مقرا للسلطة الحاكمة ومكانا يتواجد فيه غالبية الحرفيين من اصحاب الرائجة آنذاك واماكن التسوق[36] .

تجذرت الثقافة البدوية في المجتمع العراقي وابرز معالمها هو النزاعات والحرب الدائمة ، واسباب هذه الحرب متعددة ومختلفة وتتدرج من الاسباب الكبيرة مثل قضايا القتل وحتى قضايا الشرف وصولا الى الخلافات الصغيرة ، وكانت كل مدينة عراقية لا تخلو من وجود نزاع بين محلاتها المختلفة[37] .

ونظرا لذلك سادت القيم العشائرية والبدوية بين افراد مجتمع المركز ، ومنها وجود العصبية المجتمعية لدى ابناء المحلة الواحدة ، اذ اصبح الافراد يتباهون بقوة زعيمهم والافراد الذين بمعيته في المحلة أمام المناطق الاخرى[38]، وغالبا ما تنشأ خلافات بين المناطق المتقابلة لأسباب شتى ، وهكذا برز فريقين متنازعين في قصبة السماوة هما محلة الغربي ، والآخر محلة الشرقي[39] .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

لقد بينت الوثائق العثمانية وجود حالة عدم استقرار امني واداري وعدم ضبط النظام في السماوة وتوابعها خلال ذلك العهد ، ولم يتمكن اغلب الحكام المعينين ادارة القضاء الا ما ندر ، ومما يدل على ذلك تبدل ثلاثة وثلاثون قائمقاما أصيلا ووكيلا خلال سنة واحدة[40] ، ولقد تناولت تلك الوثائق توضيح حالة الاوضاع المتشنجة للمدة من 1875-1914 ، ونموذجا لطبيعة تلك العلاقة بين الحكومة واهالي السماوة.

كانت اغلب الادارات العثمانية التي تسلمت زمام الامور عاجزة عن بسط الامن والنظام في مناطق ادارتها في الولايات العراقية ، ويرجع ذلك بسبب ضعف الشخصيات المنوطة بها تلك الوظيفة وعدم كفائتهم وقلة اطلاعهم على طبيعة وشخصية الفرد العراقي وكيفية التعامل مع الاهالي والعشائر العراقية ، فضلا عن وجود مقاومة حقيقية لممارسات الحكومة تجاه الاهالي ، وتعد جباية وتحصيل الضرائب بمسمياتها المختلفة ابرز المعوقات على تردي العلاقة بين الحكومة واهل السماوة ؛ اذ عانى الاهالي من تردي الواقع الاقتصادي والمعيشي والصحي وفي كافة المجالات ، لذلك شهدت اغلب المناطق العراقية صدامات بين السلطات الحاكمة والعشائر استمرت طوال الوجود العثماني في العراق .

بينت وثائق الارشيف العثماني مدى توتر العلاقة بين الحاكم العثماني والسكان المحليين في قضاء السماوة ، فضلا عن سوء الادارة الحكومية والتخبط في استغلال السلطة ، ودلت على حجم الحيف والتعسف المسلط من قبل المسؤول العثماني على الافراد المحليين[41] ، ولقد أخبر والي بغداد نظارة الداخلية العثمانية (وزارة الداخلية) في اسطنبول بداية القرن العشرين عن شيوع بعض الافكار المناوئة للتصرفات والاعمال الحكومية في السماوة ، وذلك حسب تقرير قائد القوة العسكرية المتواجدة هناك والتي اعتبرها غير مقبولة ، فضلا عن ذلك فقد أردف متصرف الديوانية باستمرارية حركات الاخلال بالنظام الاداري والتدابير الحكومية المتخذة ، في اشارة الى وجود معارضة وعدم التزام المكلفين من الاهالي بتأدية الضرائب الى الدولة مع وجود تقصير واختلاس اموال الجباية من قبل القائمين عليها[42] .

ولقد حدثت اضطرابات في السماوة عام 1905 ، اذ قام افراد العشائر بالاستيلاء على بعض الاماكن العسكرية والتعرض على سفينة عثمانية في عرض النهر كان على متنها 120 جندي ، تم ارسالهم الى المنطقة لتعزيز الامن فيها ، وتم اعادة فرض النظام بعد تكبد الطرفين عددا من القتلى والجرحى[43] .

وردت تقارير سرية الى القيادة العسكرية العثمانية في بغداد عام 1906 تفيد بتفاقم الخلافات وحدوث نزاعات مسلحة بين أهالي محلة الغربي ومحلة الشرقي في قصبة السماوة ، وقد حذرت الحكومة المحلية من توسع النزاع ، اذ افادت المعلومات ان افراد العشائر المحيطة بالقصبة سوف يشاركون مع حلفائهم في حالة نشوب القتال ، وقد بادر بعض الاشخاص في اطراف القصبة بإطلاق العيارات النارية تأكيدا للمعلومات الواردة ، ولذلك تم الطلب بزيادة اعداد القوة الحكومية [44] .

وفي خضم هذا ، قام عدد من رجال محلة الغربي المسلحين في قصبة السماوة يبلغ عددهم 150 شخص بالإغارة والهجوم على محلة الشرقي وبساتينها ، وقد قاموا بإحراق الاشجار والاستيلاء على 400 رأس غنم ، ونتيجة هذا تمت مطاردة المسلحين الذين اتجهوا نحو العشائر الحليفة لهم بأطراف القصبة ، وعلى اثر ذلك طلب متصرف الديوانية ارسال تعزيزات عسكرية للسيطرة على الاوضاع ، وعند ورود هذه الاخبار الى نظارة الداخلية أوعزت الى القادة العسكريين في منطقة الحدث متابعة وملاحقة المتسببين في هذه الاحداث واعتقالهم وعرضهم على القضاء[45].

ظلت العلاقة بين السلطات المحلية واهالي السماوة غير جيدة وفي حالة تأزم بسبب السياسات الحكومية التي زادت من سوء الاوضاع وتردي الواقع الصحي والاجتماعي وفي كافة نواحي الحياة ، ولم يحدث اي تغيير في سياسة السلطة العثمانية الحاكمة على الرغم من الاحداث السياسية التي عصفت بالنظام السياسي العثماني ولاسيما بعد اعادة العمل بالدستور العثماني عام 1908[46] .

عين عبد العزيز القصاب بمنصب القائمقام على قضاء السماوة عام 1909-1910 [47] ، وشهد خلالها القضاء فترة هدوء واستقرار نسبي بسبب سياسته الحازمة ، وقد كتب في مذكراته بان هناك نزاع مستمر بين افراد محلتي الغربي والشرقي في قصبة السماوة وانه يحدث لأبسط الاشياء ، ولقد أكدت دائرة الاركان الحربية العامة في تعميمها الى نظارة الداخلية على ضرورة الاستمرار في توطيد الامن المحلي بين أهالي شرق وغرب قصبة السماوة ، وتعزيز القوة العسكرية بقوات اخرى[48] .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

تجددت الاضطرابات في قصبة السماوة عام 1913 وحدث الصدام بين مجموعة مسلحة من الاهالي بمساندة العشائر المحيطة بالقصبة وبين قوات الحكومة المحلية ، وقد احصى والي بغداد خسائر العسكر في السماوة ، اذ أسفرت عن مقتل خمسة اشخاص وجرح تسعة وفقدان 40 قطعة سلاح وكمية من الذخيرة ونفوق بعض الحيوانات ، وتم اعتقال اغلب مسلحي الاهالي وترحيلهم الى متصرفية الديوانية ومن هناك يتم ارسالهم الى بغداد لغرض تقديمهم الى القضاء[49].

جاء في رسالة سرية أرسلت من قبل وكيل قائد الجيش العثماني في بغداد ؛ انه بناء على طلب متصرف الديوانية حول وجوب القضاء على الحركة المسلحة في قصبة السماوة ، اذ تجمع المسلحون في مكان غير بعيد عن القصبة ، ولقد تم ارسال قوة عسكرية ضمت 80 جندي مشاة و70 جندي فارس خيال ، عن طريق البر ثم واصلت تقدمها بواسطة السفينة في نهر الفرات وصولا الى مكان تجمع المسلحين ، اذ خشيت القوة العسكرية من المرور في طرق تمر في املاك عشائر السماوة المتعاطفة مع الحركة المسلحة مما يؤدي الى حدوث صدام متوقع مع افراد تلك العشائر ، ولقد تحصن المسلحون في مكان نائي يبعد عن الطرق البرية السالكة وهذا يدل على التخطيط والاعداد المسبق قبل التنفيذ ، وفور سماع اخبار وصول تلك القوة العسكرية ؛ توجه اعداد من عشائر آل عبس وآل زياد والدراوشة للوقوف الى جانب المسلحين ، واسفر الاشتباك بين الطرفين عن مقتل أربعة وجرح سبعة آخرين ووقع في الأسر اثنان وثلاثون جندي مشاة عثماني ، وبلغت خسائر الفرسان قتيلين وفقدان ثلاثة منهم وجرح بعض الحيوانات ، وعادت القوة العسكرية منكسرة الى معسكر الجيش في السماوة ، ولقد استولى المسلحون على عدد من الاسلحة وكميات من الذخيرة وملابس الجنود ، وذكرت تلك الرسالة ان قوة المسلحين واعدادهم في تزايد مستمر نتيجة مساندة العشائر ، اذ بلغت اعداد المسلحين 20 ألف مسلح ، ولقد طلب متصرف الديوانية ارسال المزيد من القوات العسكرية لغرض تحرير الاسرى واستعادة الاسلحة والذخيرة والقضاء على المسلحين[50] .

وفي رسالة اخرى وردت الى نظارة الداخلية من والي بغداد ، اذ ذكر فيها بالإشارة الى مذكرة القائد العسكري في السماوة ، بانه يطلب اكمال التحقيقات مع رؤساء العشائر التي وقفت الى جانب المسلحين الذين اثاروا موجة الاضطرابات وارجاع الاسلحة والذخائر التي تم الاستيلاء عليها ، وأردف قائلا : انه يجد من الضرورة اللجوء الى السياسة والصلح مع اهالي المنطقة حتى يمكن تطبيق القانون ، وبسبب هذا الوضع المتردي شعرت الحكومة المحلية ان العمليات العسكرية لا تؤدي الى تحسن الوضع الامني لاسيما مع تزايد اعداد المسلحين ، وفضلت خيار اللجوء الى السياسة ومحاولة جر الخصوم الى الصلح ، والطلب من السلطات الحاكمة العمل على فض النزاعات المسلحة بالطرق السلمية[51] .

الخاتمة :

شهدت العلاقة بين السلطات العثمانية الحاكمة وعامة سكان ولايات العراق فتورا واضحا طول مدة الوجود العثماني في العراق ، وتخللتها حركات مسلحة عدة مناوئة للحكم العثماني ، وكانت منطقة السماوة احدى ساحات المواجهة بين الحكومة وعامة الناس ، ويرجع سبب تردي هذه العلاقة الى عدة اسباب يمكن اجمالها بما يأتي :

* طبيعة النظام العثماني وسياسته التي تعتمد على جباية الاموال من المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني ورفد الخزينة بتلك الاموال ، وان تحصيلها اصبحت العمل الرئيسي لحكام الولايات العثمانية ، لاسيما ان العثمانيين قد خاضوا حروبا عديدة شرقا وغربا وأدى ذلك الى استنزاف موارد الدولة وتردي الحالة الاقتصادية .

* عانى سكان الولايات العراقية من سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاسيما تلك المناطق البعيدة عن مركز القرار ، وشهدت اوضاعا سيئة جدا رافقها ضغط حكومي متواصل من اجل تحصيل الضرائب .

* يتمتع شعب العراق بخصوصية ثقافية ورثها من تاريخه وارثه الحضاري المتكون عبر آلاف السنين ، وهناك اعراف وتقاليد مجتمعية تعد غريبة على سلطات الحكم العثماني ، ولكنها من صميم الحياة العراقية ، ولم يحسن العثمانيين التواصل والتعامل مع السكان .

* حاول بعض الحكام العثمانيين اتباع سياسة مرنة يجاري فيها سكان السماوة ، اذ شهدت مدة تولي عبد العزيز القصاب منصب قائمقام قضاء السماوة عام 1909 -1910هدوء واستقرار نسبي ، ولكن الامور عادت بظلالها السيئة بعد صدور امر نقله الى مكان آخر .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

الهوامش

(1) الأيالة : تعد أكبر وحدات التقسيم الاداري في الدولة العثمانية يحكمها الوالي او بكلربكي أي امير الامراء ، ولها قدر من الاستقلالية عن المركز ، وظهر هذا المصطلح منذ عام 1591م ، ولقد ضمت الدولة العثمانية أربع ولايات خلال القرن السادس عشر وهي : الاناضول والروملي وقرمان وأيالة الروم ، ومع التوسعات التي حققها السلطان سليم الاول والسلطان سليمان القانوني أضيفت أيالات اخرى في شرق الاناضول وسوريا ومصر والعراق والبلقان ، ولقد قسم العثمانيون العراق في القرن السابع عشر الى خمس ايالات ، وتتكون الأيالة من عدة سناجق يختلف عددها حسب مساحة كل أيالة ، وفي عام 1864 تغيرت تسمية الأيالات الى ولايات ، للمزيد ينظر: صالح سعداوي صالح ، مصطلحات التاريخ العثماني ، المجلد الاول ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، 2016 ، ص22 .

(2) سنجق : هو احد التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية ، وتتم ادارة السنجق من قبل أمير السنجق (سنجاق بكي) وهو المسؤول الاول عسكريا ومدنيا في منطقته ، وبعد تطبيق نظام الولايات تغيرت تسمية هذا المسؤول الى "المتصرف" ، ينظر : صالح سعداوي صالح ، المرجع نفسه ، المجلد الثاني ، ص747.

(3) مجموعة من الباحثين العراقيين ، حضارة العراق ، ج10 ، دار الجيل ، بيروت ، 1985 ، ص17 .

(4) جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917 ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999 ، ص22 .

(5) الوالي : هو رأس السلطة الادارية في الولاية وهو يمثل السلطان العثماني ، ويتم تعيينه بفرمان او مرسوم سلطاني ومن اهم الواجبات التي يقوم بها الوالي هي ضبط الامن والنظام في الولاية وحماية الناس والممتلكات فضلا عن جباية الضرائب المقررة على الولاية لتحويلها الى خزينة الدولة ، ينظر: عبد العظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني 1534-1918 دراسة تاريخية وثائقية ، ط1 ، المكتبة الحيدرية ، 2005 ، ص5.

(6) استعملت الالقاب الثلاثة أمير الامراء ، مير ميران ، بيكلربكي مترادفات في العهد العثماني ، ينظر: مصطفى بركات ، الالقاب والوظائف العثمانية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2000 ، ص65 .

(7) القائمقام : مصطلح بمعنى قيام شخص بالعمل بالانابة عن شخص اخر او سلطات معينة ، وقد استخدمت هذه التسمية ابان العهد العثماني ، وهو يمثل اعلى المناصب الادارية في اي قضاء تابع للدولة العثمانية ، ينظر: سهيل صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2000، ص170 .

(8) ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث 1258-1918 ، ط1 ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ، 2014 ، ص178 .

(9) حسن غانم عبد ردن ، السياسة الضريبية في العراق خلال العهد العثماني للمدة 1831-1872 ، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث ، المجلد الثاني ، العدد العاشر ، مركز ابن العربي للثقافة والنشر ، غزة ، تموز 2022 ، ص345 .

(10) عبد الكريم العلاف ، بغداد القديمة ، ط1 ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1960 ، ص12.

(11) Coşgel, Metin, "The Ottoman Empire," In: Monson, A. & Scheidel, W. (eds.) Fiscal Regimes and the Political Economy of Premodern States, Cambridge , Cambridge University Press, 2015, pp. 406-407.

(12) نظام الاقطاع : كانت الدولةُ العثمانية تمنح رجالَ الدولة والجنود مقابل خدماتهم الإدارية والعسكرية إقطاعات متفاوتة في قيمتها بحسب رتبة الشخص ووظيفته، وتنقسم هذه الإقطاعات بحسب قيمة عوائدها السنوية إلى ثلاثة أقسام: الأول: الخاص ويمنح لكبار رجال الدولة، كالسلاطين، والوزراء، والولاة ومتصرفي الألوية ، والثاني الزعامة ويمنح عادة لقادة كتائب فرسان الولايات ، والثالث: التيمار ويمنح للجنود من فرسان الولايات ولموظفي الدولة الذين يقومون بالواجبات الدينية كالتدريس والإمامة والخطابة ولجنود القلاع وسائر موظفي الدولة ، ينظر: معاذ محمد عبد القادر عابدين ، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (1566-1924) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد ، 2017 ، ص81 .

(13) الالتزام : ويسمى الضمان وهو ان يتعهد صاحب الارض او رب العمل بايداع مبلغ من المال لقاء ما يتم تحصيله من الضرائب ، وقد عرف هذا النظام منذ العهد العباسي واستمر بالتطبيق حتى العهد العثماني ، وكان الالتزام من اسهل الاساليب للدول العثمانية لانه يجنبها الاحتكاك مع دافعي الضرائب وارسال حملات عسكريه لضمان جبايه الضرائب ، وكان هم الملتزم تحقيق الربح ولم يكن يتردد في اتباع اساليب تعسفيه في تقدير الضريبة وجبايتها ، وبقي هذا النظام ساريا الى ما بعد الانقلاب العثماني عام 1908.. ، ينظر : خليل علي مراد ، النظام المالي في ولاية الموصل ، موسوعة الموصل الحضارية ، ج4 ، ط1 ، 1992 ، ص ص347-348 .

(14) الامانة: تجمع الضرائب عبر تعيين موظفين حكوميين يدعون الامناء ، وكان الامين يتمتع بسلطات واسعة في جباية الضرائب ، وكثيرا ما يبالغ في تقدير الضريبة في حالة عدم دفع الرشوة له ، ينظر: جميل موسى النجار ، المرجع السابق ،

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

ص344 .
(15) عبد العزيز الدوري ، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 20 ، بغداد ، 1970 ، ص ص3-21 .
(16) ياسين شهاب البكري ، ولاية بغداد : 1534-1623 دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية والاجتماعية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة الكوفة ، 2011 ، ص115 .
(17) ايناس سعدي عبد الله ، المرجع السابق ، ص509 .
(18) مؤيد احمد خلف الفهد ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750-1869 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب- جامعة البصرة ، 2002 ، ص137 .
(19) علي شاكر علي ، ولاية الموصل في القرن السادس عشر دراسة في اوضاعها السياسية والادارية والاقتصادية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب- جامعة الموصل ، 1992 ، ص192 .
(20) حسين محمد القهواتي ، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الاول والثاني 1534-1638 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب- جامعة بغداد ، 1975 ، ص419 .
(21) سهيل صابان ، المرجع السابق ، ص34 .
(22) ياسين شهاب البكري ، المرجع السابق ، ص122.
(23) اسامة عبد المجيد العاني ، الاوضاع الاقتصادية في بغداد خلال المدة 1831-1872 ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، السنة الواحد والثلاثون ، العددان 61-62 ، كانون الاول 2020 ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، تونس ، ص282 .
(24) اخلاص لفتة حريز الكعبي ، موقف الحوزة العلمية في النجف. الاشرف من التطورات السياسية في العراق 1914-1924 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2006 ، ص23.
(25) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس ، تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا الى قيام حكم الاتحاديين 1872-1908 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1993 ، ص130 .
(26) ايناس سعدي عبد الله ، المرجع السابق ، ص510 .
(27) علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مركز القراءة للموسوعات ، الدار البيضاء ، 2021 ، ص ص 284-285 .
(28) ايناس سعدي عبد الله ، المرجع السابق ، ص530 .
(29) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، مج 1 ، دار صادر ، بيروت ، 1977 ، ص245 ؛ سليم مطر واخرون ، موسوعة المدائن العراقية ، مركز دراسات الامة العراقية ميزوبوتاميا ، بغداد ، 2005 ، ص290.
(30) حمود حماد الساعدي ، بحوث عن العراق وعشائره ، دار الاندلس ، النجف ، 1990 ، ص180.
(31) يحيى عبد الحسن الجياشي ، النمو الحضري وأثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2008 ، ص14 .
(32) عبد الرحمن عبد الله السويدي البغدادي ، حديقة الزوراء في مسيرة الوزراء ، تحقيق وتقديم وتعليق عماد عبد السلام رؤوف ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 2003 ، ص91 ؛ حنان صاحب عبد الخفاجي ، السماوة في عهد الاحتلال البريطاني 1914- 1921 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2005 ، ص4.
(33) رجوان فيصل الميالي ، أسوار السماوة في العصرين العثماني والبريطاني ، مجلة أوروك للعلوم الانسانية ، المجلد السادس عشر ، ج1 ، العدد الاول ، جامعة المثنى ، السماوة ، 2023 ، ص207 .
(34) سالنامات ولاية بغداد للاعوام : 1310ه ، 1321ه ، 1323ه ، 1324ه ، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر .
(35) علي ابراهيم محمد ، السماوة 1921-1945 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب- جامعة الكوفة ، 2010 ، ص19 .
(36محمد جبار خضير ، محافظة المثنى دراسة في أحوالها العامة (1969-1990) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة البصرة ، 2021 ، ص6 .
(37) علي الوردي ، المرجع السابق ، ص201 .
(38) علي الوردي ، شخصية الفرد العراقي ، دار ومكتبة دجلة والفرات ، بيروت ، 2020 ، ص55 .
(39) تقع قصبة السماوة على جانبي نهر الفرات ، وقسمها الذي يقع على الجهة اليسرى للنهر يسمى القشلة ويقطن فيه ضباط الجيش والتجار ، اما الجهة اليمنى للنهر فهي تضم محلتي الشرقي والغربي ، ينظر: خالد عبد العزيز القصاب ، مذكرات عبد العزيز القصاب ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2007 ، ص ص74-75 .
(40) خالد عبد العزيز القصاب ، المرجع السابق ، ص ص69-70 .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

(41) OSMANLI ARSIVI . A. MKT.UM.1391.94.1.
(42) OSMANLI ARSIVI . DH . MKT . 577.69.1 .
(43) OSMANLI ARSIVI . DH . TMIK. M.312.24 .
(44) OSMANLI ARSIVI .BEO .2201.217503.2 , 3 , 4 .
(45) OSMANLI ARSIVI . BEO . 2922.219119.3. .

(46) اعلن الدستور العثماني عام 1876 في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وسمي القانون الاساسي للدولة ، ولقد اوقف العمل فيه عام 1878 بامر من السلطان ، والذي تراجع عن قراره واعيد العمل به بعد الانقلاب العثماني عام 1908 ، ينظر: وجيه كوثراني ، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما ، مجلة تبين ، العدد 3 ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، آذار 2013 ، ص ص7-22.

(47) عبد العزيز القصاب: شخصية عراقية ولد عام 1882 في بغداد ، بدأ دراسته الابتدائية الرشدية الاعدادية في بغداد ، ثم أكمل دراسته في اسطنبول ، وعند عودته الى العراق غين في مناصب ادارية حتى تعيينه بمنصب قائمقام على قضاء السماوة عام 1909 وبقي يشغله حتى عام 1910 ، اثر صدور امر نقله من القضاء الى منطقة اخرى ، واعيد الى منصبه السابق في السماوة عام 1914 والذي استمر فيه حتى الانسحاب العثماني من السماوة عام 1916 اثر دخول القوات البريطانية للعراق ابان الحرب العالمية الاولى ، ثم شغل مناصب حكومية وبرلمانية اثناء الحكم الملكي في العراق ، توفي عام 1965 ، ينظر: خالد عبد العزيز القصاب ، المرجع السابق ، ص ص24-200.

(48) OSMANLI ARSIVI . DH .EUM. EMN. 110. 20.1 .
(49) OSMANLI ARSIVI . DH .EUM. EMN. 110. 20.7 .
(50) OSMANLI ARSIVI . DH .EUM. EMN. 110. 20.6 .
(51) OSMANLI ARSIVI . DH .EUM. EMN. 110. 26.1 .

المصادر والمراجع

1. OSMALI ARSIVI.A.MKT.UM.1391.94.1. *OSMANLI ARSIVI . DH . MKT . 577.69.1.
2. OSMANLI ARSIVI . DH . TMIK. M.312.24 .
3. OSMANLI ARSIVI .BEO .2201.217503.2 , 3 , 4 .
4. OSMANLI ARSIVI . BEO . 2922.219119.3 .
5. OSMANLI ARSIVI . DH .EUM. EMN. 110. 20.1.
6. OSMANLI ARSIVI . DH .EUM. EMN. 110. 20.7 .
7. OSMANLI ARSIVI . DH .EUM. EMN. 110. 20.6 .
8. OSMANLI ARSIVI . DH .EUM. EMN. 110. 26.1 .
9. سالنامات ولاية بغداد للاعوام : 1310ه ، 1321ه ، 1323ه ، 1324ه ، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر.
10. اخلاص لفتة حريز الكعبي ، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق 1914-1924 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2006.
11. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس ، تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا الى قيام حكم الاتحاديين 1872-1908 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1993.
12. حسين محمد القهواتي ، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الاول والثاني 1534-1638 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب- جامعة بغداد ، 1975.
13. حنان صاحب عبد الخفاجي ، السماوة في عهد الاحتلال البريطاني 1914- 1921 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2005.
14. علي شاكر علي ، ولاية الموصل في القرن السادس عشر دراسة في اوضاعها السياسية والادارية

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

والاقتصادية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب- جامعة الموصل ، 1992.
15. علي ابراهيم محمد ، السماوة 1921-1945 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب- جامعة الكوفة ، 2010.
16. محمد جبار خضير ، محافظة المثنى دراسة في أحوالها العامة (1969-1990) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة البصرة ، 2021.
17. معاذ محمد عبد القادر عابدين ، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (1566-1924) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد ، 2017.
18. مؤيد احمد خلف الفهد ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750-1869 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب- جامعة البصرة ، 2002.
19. ياسين شهاب البكري ، ولاية بغداد : 1534-1623 دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية والاجتماعية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة الكوفة ، 2011.
20. يحيى عبد الحسن الجياشي ، النمو الحضري وأثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2008.
21. ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث 1258-1918 ، ط1 ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ، 2014.
22. جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917 ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999.
23. حمود حماد الساعدي ، بحوث عن العراق وعشائره ، دار الاندلس ، النجف ، 1990.
24. خالد عبد العزيز القصاب ، مذكرات عبد العزيز القصاب ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2007.
25. خليل علي مراد ، النظام المالي في ولاية الموصل ، موسوعة الموصل الحضارية ، ج4 ، ط1 ، 1992.
26. سليم مطر واخرون ، موسوعة المدائن العراقية ، مركز دراسات الامة العراقية ميزوبوتاميا ، بغداد ، 2005.
27. سهيل صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2000.
28. صالح سعداوي صالح ، مصطلحات التاريخ العثماني ، المجلد الاول ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، 2016.
29. عبد الرحمن عبد الله السويدي البغدادي ، حديقة الزوراء في مسيرة الوزراء ، تحقيق وتقديم وتعليق عماد عبد السلام رؤوف ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 2003.
30. عبد الكريم العلاف ، بغداد القديمة ، ط1 ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1960.
31. عبد العظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني 1534-1918 دراسة تاريخية وثائقية ، ط1 ، المكتبة الحيدرية ، 2005.
32. علي الوردي ، شخصية الفرد العراقي ، دار ومكتبة دجلة والفرات ، بيروت ، 2020.
33. ------- ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مركز القراءة للموسوعات ، الدار البيضاء ، 2021.
34. مجموعة من الباحثين العراقيين ، حضارة العراق ، ج10 ، دار الجيل ، بيروت ، 1985.
35. مصطفى بركات ، الالقاب والوظائف العثمانية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2000.
36. اسامة عبد المجيد العاني ، الاوضاع الاقتصادية في بغداد خلال المدة 1831-1872 ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، السنة الواحد والثلاثون ، العددان 61-62 ، كانون الاول 2020 ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، تونس.
37. حسن غانم عبد ردن ، السياسة الضريبية في العراق خلال العهد العثماني للمدة 1831-1872 ، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث ، المجلد الثاني ، العدد العاشر ، مركز ابن العربي للثقافة والنشر ،

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

غزة ، تموز 2022.
38. رجوان فيصل الميالي ، أسوار السماوة في العصرين العثماني والبريطاني ، مجلة أوروك للعلوم الانسانية ، المجلد السادس عشر ، ج1 ، العدد الاول ، جامعة المثنى ، السماوة ، 2023.
عبد العزيز الدوري ، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 20 ، بغداد ، 1970.
40. وجيه كوثراني ، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما ، مجلة تبين ، العدد 3 ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، آذار 2013 .
41. Coşgel, Metin, "The Ottoman Empire," In: Monson, A. & Scheidel, W. (eds.) Fiscal Regimes and the Political Economy of Premodern States, Cambridge , Cambridge University Press, 2015.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

الملاحق

ملحق رقم (1)

برقية مرسلة من تجار سوق السماوة الى الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) حول تصرفات قائمقام قضاء السماوة / تاريخ الوثيقة 1875م

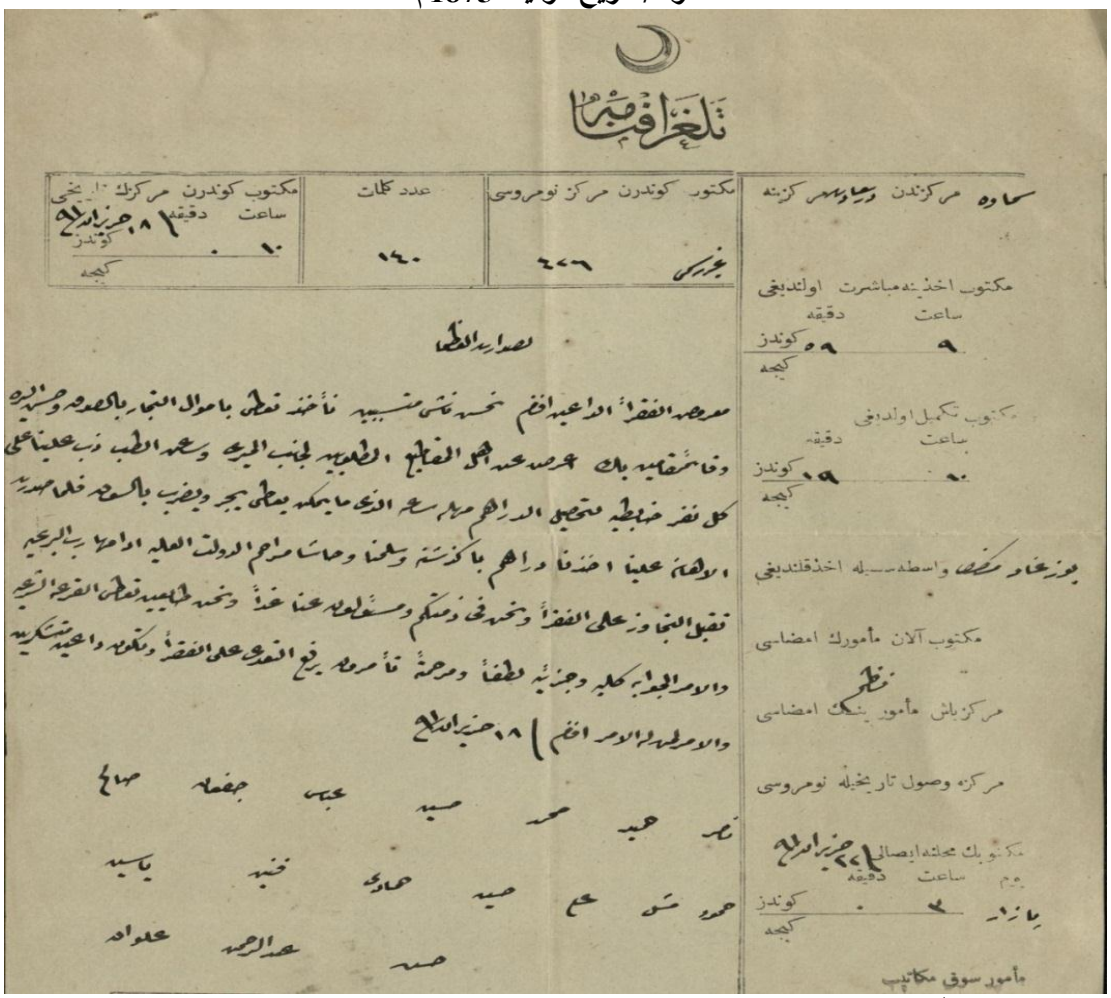
تلغرافنامه

الى الصدر الاعظم (رئيس الوزراء)

المعروض : نحن تجار السوق في السماوة نعمل بالتجارة بالصدق وحسن السيرة ، وبدلا من عمل القائمقام على القبض على المطلوبين للدولة والخارجين على القانون ، امر بتحصيل وجباية الاموال منا ومنحنا مدة ساعة واحدة لتنفيذ ذلك ، وان يتم القبض على الممتنعين وتتم معاقبتهم بالضرب في السوق وامام الناس ، وحاشا الدولة العلية ان تقبل التجاوز على الناس ولا سيما نحن نؤدي التكاليف الشرعية ، والامر لكم برفع التعدي عن الناس .

18 حزيران 1291.

OSMANLI ARSIVI A., MKT.UM.1391.94.1

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

ملحق رقم (2)

مذكرة مرسلة من ناظر الامور الداخلية (وزير الداخلية) الى الباب العالي حول الوضع الامني في السماوة

تاريخ الوثيقة 1905م

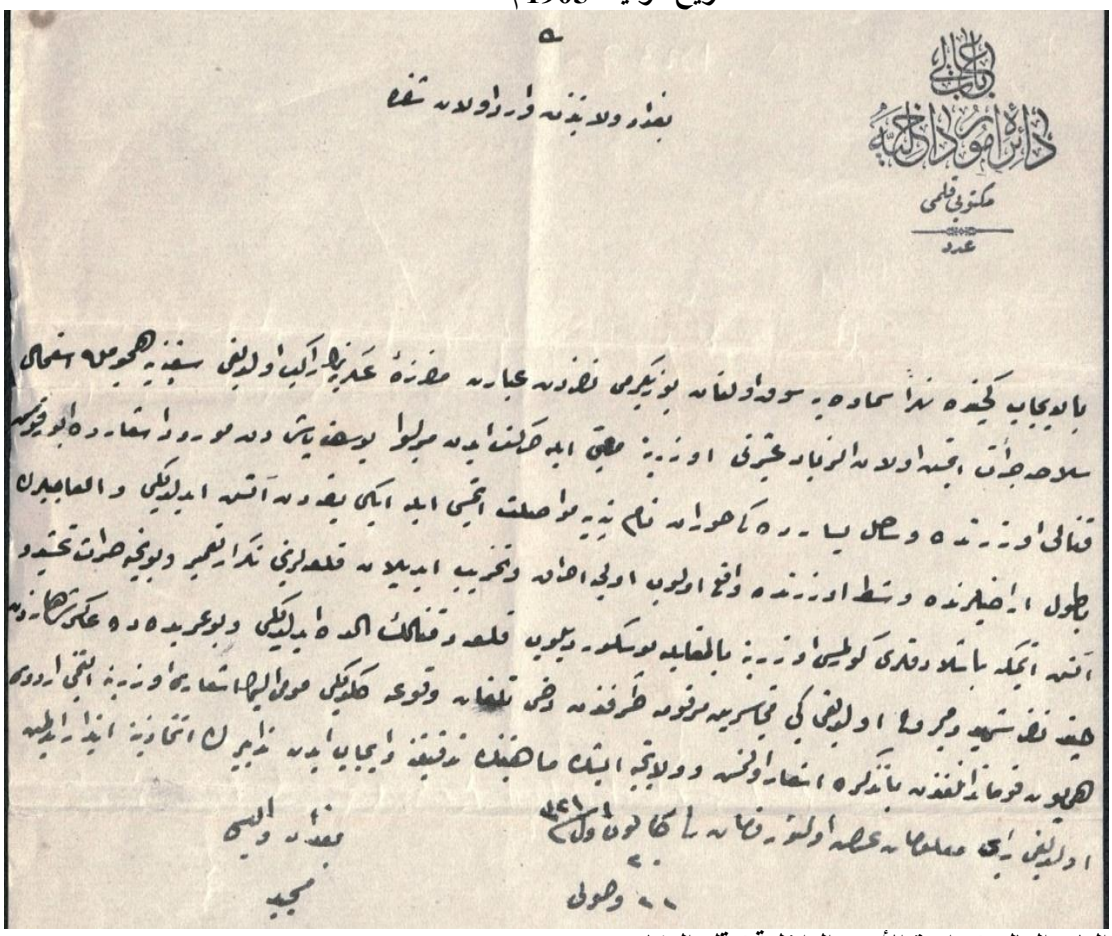

الباب العالي / دائرة الأمور الداخلية / قلم المكاتيب

الشفرة الواردة من ولاية بغداد

بناء على الإشعار الوارد من الأمير الاي يوسف باشا الذي تحرك إلى السماوة نتيجة تجرأ عشيرة ال زياد على استعمال السلاح والهجوم على السفينة التي تقل فرقة عسكرية قوامها مئة وعشرين نفر انتقلوا إلى السماوة قبل شهر ، ولقد تبين قيام العشيرة بالتحشيد وشروعهم في إطلاق النار لاستعادة القلاع الواقعة على امتداد الشاطيء وأراضي الاعاجيب والتي تعرضت للتخريب والإحراق أثناء تبادل إطلاق النار على الجهتين والاشتباك مع الفرقة العسكرية ، وقد وردت أيضا مذكرة من قيادة الجيش السادس الهمايوني في بغداد تفيد بوجود تجاوزات من المتجاسرين المذكورين فضلا عن وقوع العديد من الجرحى والشهداء في صفوف قوات عساكر الشاهانة خلال هذه المعركة ، وقد عرض هذا الفرمان لبيان المعلومات حول التعجل باتخاذ التدابير اللازمة وتطبيق أمر الولاية.

20 كانون الأول لعام 1321

والي بغداد / مجيد

OSMANLI ARSIVI DH. TMIK. M.213.24.1

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

ملحق رقم (3)

مذكرة مرسلة من ناظر الامور الداخلية (وزير الداخلية) الى الباب العالي حول اتخاذ التدابير اللازمة واعتقال المتسببين بالإخلال بالأمن والنظام في السماوة/ تاريخ الوثيقة 1906م

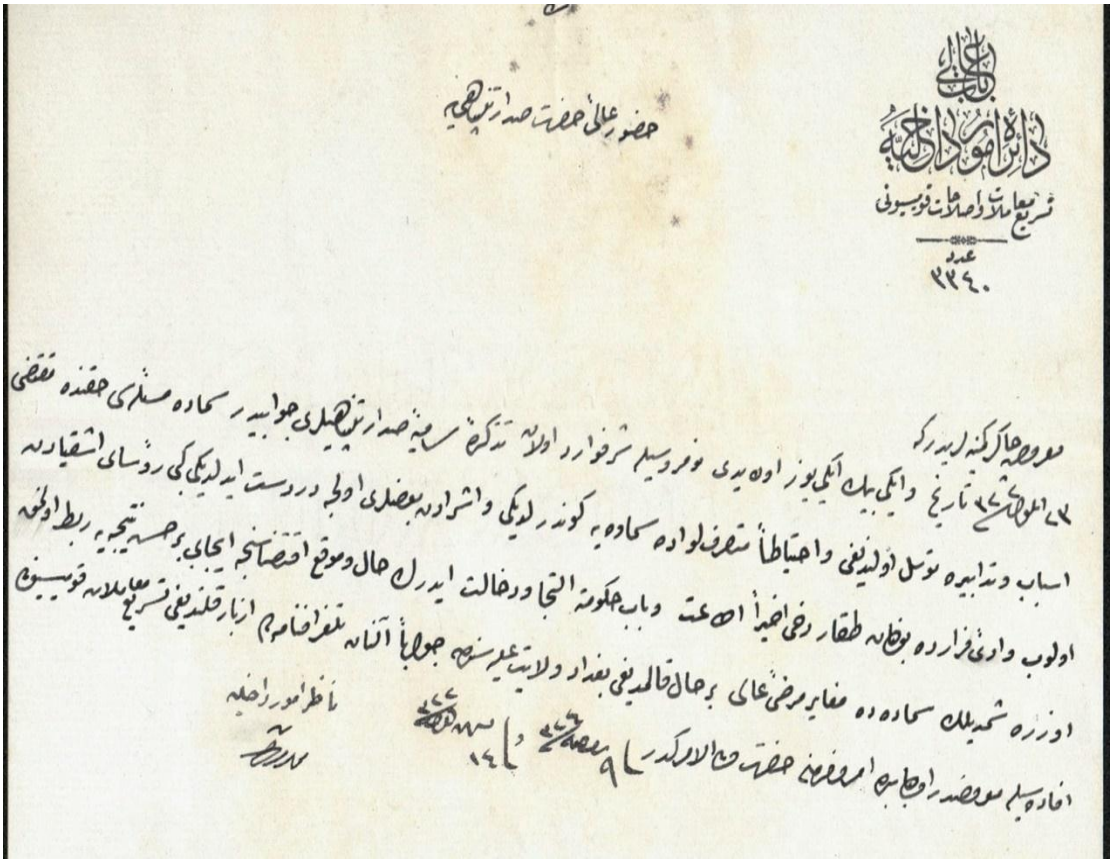

الباب العالي / دائرة الأمور الداخلية

إلى صاحب الحضور العالي حضرة الصدر الأعظم

لجنة تسريع المعاملات والإصلاحات

رقم/3340

هذا ما تقدم به عبدكم الفقير:

هذا هو الجواب على المذكرة السامية رقم 2271 والواردة من الصدر الأعظم بتاريخ 23 أيلول لعام 1322 ، جاء هذا المعروض بإفادة لجنة تسريع المعاملات كما في البرقية الواردة جوابا من ولاية بغداد العلية بشأن سوء الحال في السماوة في الوقت الحالي ؛ ولقد ظهرت نتائج ايجابية نتيجة إخضاع رؤساء الأشقياء للطاعة بجانب اعتقال بعض الأشرار واقتيادهم احتياطيا من السماوة الى متصرفية اللواء في الديوانية ، واتخاذ التدابير اللازمة بشأن مسألة السماوة ، والأمر والفرمان في هذا الشأن متروكان لحضرة ولي الأمر.

14 تشرين الأول لعام 1322

ناظر الأمور الداخلية /محمد

OSMANLI ARSIVI BEO.2922.219119.2

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

ملحق رقم (4)

مذكرة مرسلة من دائرة الاركان الحربية العامة الى نظارة الداخلية حول الاستمرار في تأمين الأمن المحلي وتعزيز قوة العسكر في السماوة لغرض المساعدة على جباية وتحصيل الاموال الى خزينة الدولة ، تاريخ الوثيقة 1913م

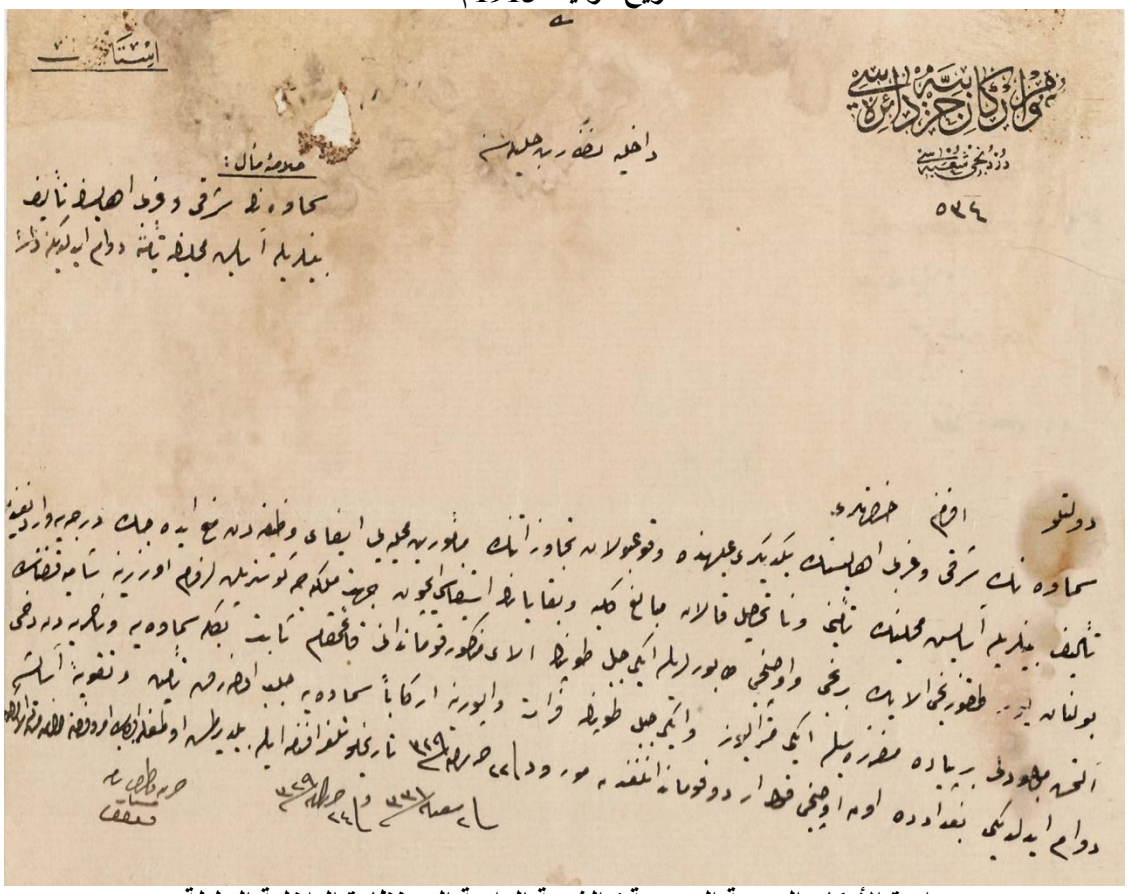

دائرة الأركان الحربية العمومية / الشعبة الرابعة إلى نظارة الداخلية الجليلة

534 / اسطنبول

الخلاصة: حول الاستمرار في تأمين الأمن المحلي وبيان تأليف أهالي شرق وغرب السماوة

ورد بالبرقية المؤرخة بتاريخ 23 حزيران لعام 1329 والواردة من قيادة الجيش الثالث عشر ببغداد أهمية الاستمرار في تأمين وتقوية الأمن وتعيين القائد ثابت بك مسؤولا عن ذلك في السماوة ، فضلا عن نقل ستين جندي من جنود المشاة بالناصرية بالإضافة إلى قائدي كتيبتي المدفعية الجبلية والفرقة الأولى والثالثة بالكتيبة والجيش التاسع بقضاء الشامية إلى السماوة ، وفقا لما تقتضيه الضرورة الملكية لاستيفاء وجباية المبالغ الكلية التي لم تُحصل ، بجانب تفاقم التجاوزات بين أهالي شرق السماوة وغربها وبلوغها حد منع مهمة الحكومة المحلية.

تحريرا في 24 حزيران لعام 1329

باسم ناظر الحربية/ المستشار مصطفى

OSMANLI ARSIVI DH. EUM. EMN.110.20.1

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

ملحق رقم (5)

رسالة سرية من ولاية بغداد الى نظارة الداخلية حول ضرورة اضافة عناصر اخرى الى القوة العسكرية المحلية لغرض السيطرة على الاوضاع في قصبة السماوة / تاريخ الوثيقة 1913م

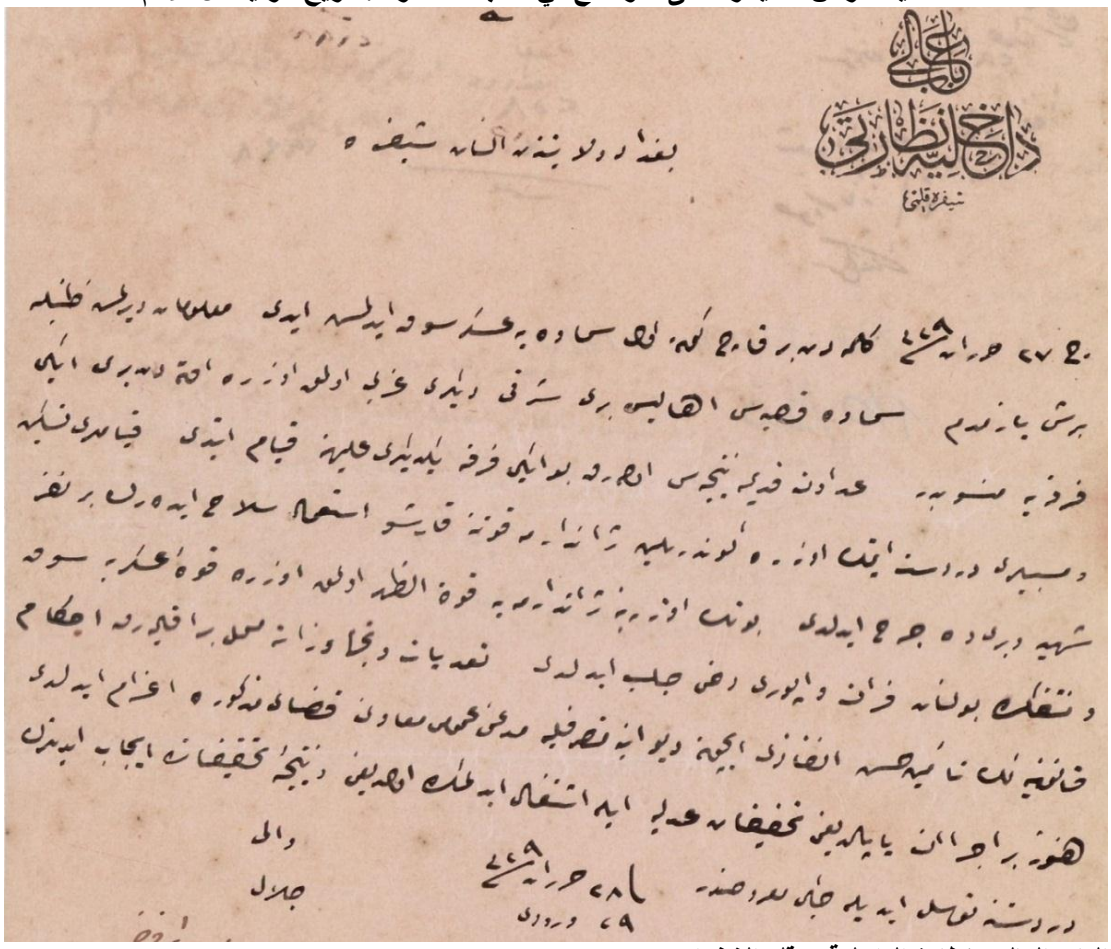

الباب العالي/ نظارة الداخلية / قلم الشفرات

الشفرة الواردة من ولاية بغداد

كانت قد تحركت مجموعة عسكرية من قوات الجاندرمة (قوة حفظ النظام) إلى السماوة بواسطة السفينة قبل عدة أيام ، بناء على المعلومات الواردة من هناك ، اذ انقسم أهالي قصبة السماوة الشرقية والغربية إلى فرقتين ، وقد اشتبكت كلتا الفرقتين مع الأخرى نتيجة العداوات القديمة ؛ ولقد تدخلت الجاندرمة ، واستخدم السلاح أمام قوات الجاندرمة مما أدى إلى سقوط جريح وشهيد ، ولقد وصلت السفينة التي تحمل المجموعة العسكرية لتعزيز الجاندرمة هناك ومنع التعديات والتجاوزات في 27 حزيران لعام 1329؛ والتوجه إلى القضاء المذكور؛ لمعاونة المدعي العمومي ومتصرف الديوانية لإنفاذ وتأمين الأحكام القانونية مع الأخذ في الاعتبار أن العمل بالتحقيقات العدلية قائما وسوف تُعرض نتيجة التحقيقات عند الانتهاء منها.

تحريرا في 28 حزيران لعام 1329

الوالي جلال

OSMANLI ARSIVI DH. EUM. EMN.110.20.5

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (57) مايو 2024
Volume (57) May 2024
IJOHSS

ملحق رقم (6)

رسالة سرية من ولاية بغداد الى نظارة الداخلية حول اكمال التحقيقات مع رؤساء العشائر لغرض استعادة الاسلحة والمعدات العسكرية المستولى عليها في قصبة السماوة / تاريخ الوثيقة 1913م

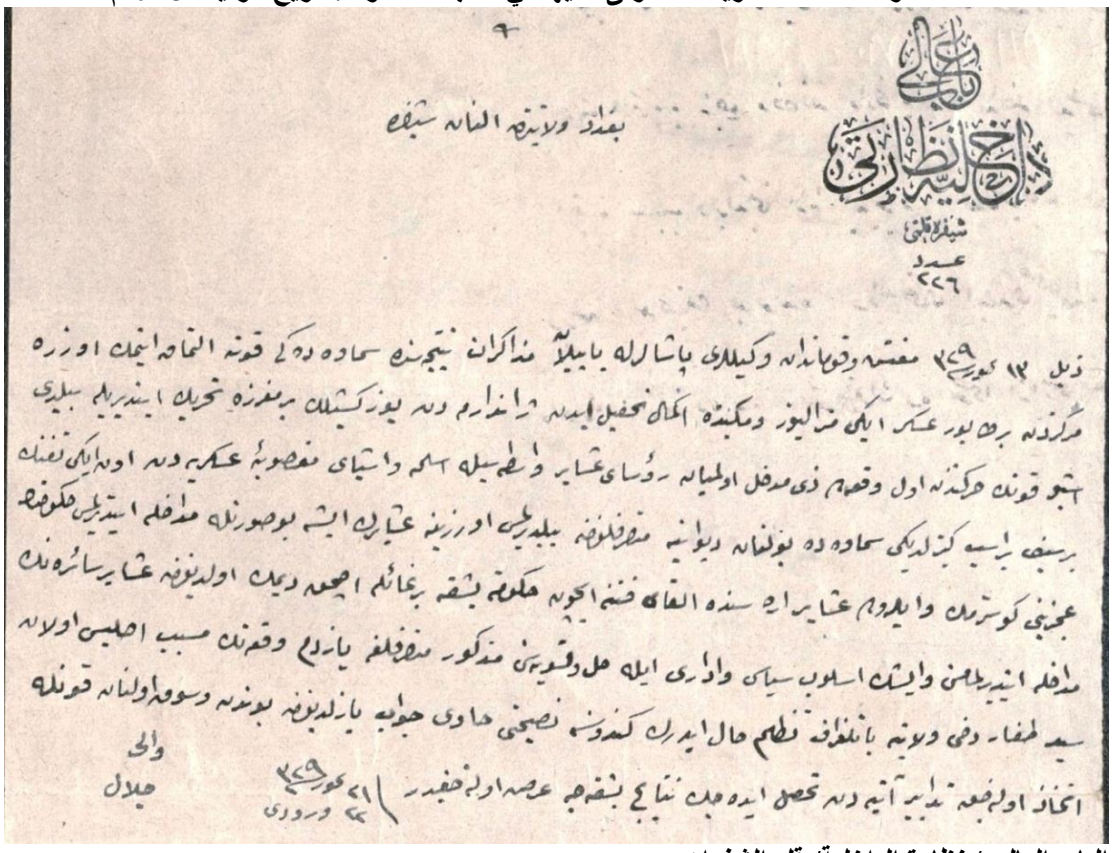

الباب العالي / نظارة الداخلية/ قلم الشفرات

الشفرة الواردة من ولاية بغداد

عدد/ 226

ورد في الذيل المؤرخ بتاريخ 13 تموز لعام 1329 أن هناك قوة عسكرية من قوات الجاندرمة ؛ ارسلت للالتحاق بالقوة المتواجدة في السماوة كماهو موضح في نتيجة المذكرات التي تمت مع الباشوات وكلاء المفتش والقائد.

بناء على الإخطار الوارد من متصرفية الديوانية حول قضاء السماوة ، وذلك لاسترداد اثني عشر سلاح ناري وخيلا وسيفا ، من الأسلحة والمهمات العسكرية التي استولى عليها رؤساء العشائر ؛ وقد كتبتُ إلى المتصرفية المذكورة طلبا لتسوية الأمر وحله إداريا وسياسيا دون تدخل سائر العشائر وتركه للحكومة المحلية لتحله بشكل مختلف بسبب إلقاء الفتنة بين العشائر، لكن تبين عجزها بسبب التدخلات العشائرية ، وسوف تُعرض النتائج الجديدة الناجمة عن التدابير الآتية التي سوف تتخذها القوة المتوجهة وإرسالها تلغرافيا إلى الولاية.

تحريرا في 21 تموز لعام 1329

الوالي جلال

OSMANLI ARSIVI DH. EUM. EMN.110.26.2

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.57.2024.744